الصحافة المصرية تعترف بوطأة الأزمة
كيف تصرف القروض المقدمة من الدول الغربية

اعلن في القاهرة بان الرئيس المصري انور السادات سيقوم بجولة يزور خلالها الولايات المتحدة والمانيا الغربية واليابان .

وذكرت صحيفة الاهرام بان السادات سيحاول ، اقناع قادة هذه البلدان بتابيد مشروع "مارشال" بالنسبة لمصر . وتعتقد الصحيفة المصرية بان "الدول الغنية" ملزمة بمساعدة مصر للخروج من ازمتها .

ومن الجدير بالذكر بان الولايات المتحدة الامريكية كانت قد طبقت مشروع مارشال للمساعدات الاقتصادية والعسكرية في اوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية وذلك لحمايتها مما اطلق عليه الخطر الشيوعي في ذلك الوقت .

ويمكن تلخيص الاسباب الرئيسية التي ادت بالسادات الى طلب الحماية الامريكية بهذا الشكل الموسع بخوف النظام المصري من الانهيار تحت وطأة الازمة الاقتصادية والسياسية التي يعاني منها .

وتفيد الانباء الواردة من مصر بان اسعار المواد الضرورية مثل اللحوم والخضار والسكر والسلع الاستهلاكية الاخرى ، قد ارتفعت خلال فترة قصيرة بنسبة ٦٠ بالمئة كما ان البطالة تزداد باستمرار .

وبالاضافة الى ذلك تؤدي سياسة الانفتاح الاقتصادي المرتبطة بالنهج السياسي العام للنظام المصري ، الى ازدياد العجز السنوي في الميزانية العامة والذي سيصل في الميزانية الجديدة الى حوالي مليارين وسبعمائة مليون دولار ، بزيادة قدرها ٧٠٠ مليون دولار عن ميزانية سنة ١٩٧٨ .

وعلى الرغم من الديون الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد المصري ، فان القيادة المصرية تتبع سياسة طلب المزيد من المساعدات والقروض لحل مشاكلها المستعصية ، كما انها ستحبذ بالتعامل لجميع الشروط السياسية والاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة والدول الاوروبية الغربية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير .

وتتلخص هذه الشروط ، في مجال السياسة الداخلية ، بتقديم امتيازات جديدة لرأس المال الاجنبي والمحلي الخاص ، وتخفيض معونات الدولة على الضمانات الاجتماعية للسكان . اما في مجال السياسة الخارجية فهي تتلخص بمتابعة النهج السياسي الحالي لعقد صلح منفرد مع اسرائيل ، والقيام بدور الشرطي لحماية المصالح الامبريالية في المنطقة ، خاصة بعد انهيار النظام الشاهنشاهي في ايران .

ويجمع المحللون الاقتصاديون بان سياسة طلب القروض الاضافية لحل الازمة الاقتصادية لن تفيد الشعب المصري لا من قريب او بعيد ويضيف هؤلاء المحللون بان قسما كبيرا من هذه القروض الجديدة سيذهب لتسديد ديون مصر الخارجية . التي تزيد على ١٢ مليون دولار . ويجري التركيز خلال ذلك ، على تسديد القروض القصيرة الاجل . والتي تقدم بشروط باهظة جدا . ويصل فائدتها الى ٢٠ بالمئة سنويا . اما الباقي فيذهب الى تغطية النفقات الناجمة عن انخفاض قيمة الجنية المصري بالنسبة للدولار وهذا ما تم مؤخرا بناءا على طلب صندوق النقد الدولي .

وفي الاونة الاخيرة ابتدأت تظهر في الصحافة المصرية الرسمية تحليلات ومقالات تحذر من سياسة الاعتماد على المساعدات الغربية .

فقد نشرت صحيفة الاخبار القاهرية مقالا اشارت فيه الى ان "حالة الاقتصاد المصري لا تتحسن رغم المساعدات الكبيرة التي تحصل عليها من الخارج ، بل بالعكس فان قضايا غير محلولة تظهر بشكل متزايد وتشتد ايضا حدة القضايا القديمة" .

ويشير المراقبون الى ان الوعود التي قطعها السادات على نفسه باخراج مصر من ازمتها الاقتصادية — لم يتحقق منها شيئا . كما ان انتظار الجماهير لتنفيذ هذه الوعود قد ابتدأ ينفد . وهذا ما دلت عليه مظاهر التذمر والتململ الجماهيري التي ابتدأت تطفو على السطح . وهذا ما دلت عليه ايضا عمليات القمع الواسعة ضد المعارضة الداخلية ومختلف القطاعات الجماهيرية التي تعاني من وطأة سياسة الانفتاح والاستسلام .

حقائق عن الاقتصاد الايراني كانت وراء الانتفاضة

تعاني ايران التي تملك ثروات طبيعية هائلة من عجز ضخم في الميزانية وبلغ هذا العجز ٥ ½ مليار دولار في العام الماضي . على الرغم من انها تحصل على ٢٢ مليار دولارا سنويا من تصدير النفط فقط .

واصبحت الزراعة في حالة يرثى لها . فايران التي كانت تلبي كل حاجاتها من المواد الغذائية تقريبا باتت تستورد اكثر من ٦٠ بالمئة من الاغذية التي تستهلكها . وتجاوز التضخم النقدي نسبة ٣٠ بالمئة سنويا . ويلتهم اجور السكن والخدمات العامة ما يصل الى نصف ميزانية العمال والموظفين . ويعيش نسبة ٤٤ بالمئة من العائلات الايرانية في حالة فقر مدقع .

وحتى احد افراد حاشية الشاه اعترف بان ربع الاطفال الايرانيين يموتون دون ان يصلوا الى عام واحد من عمرهم ، ويعيش الكثيرون منهم في حالة جوع دائم .

ويقول الخبراء الاقتصاديون ان عائدات النفط تنفق على الجيش ومشتريات الاسلحة الحديثة بالجملة وقد وصلت نفقات ايران العسكرية حتى اواسط السبعينات الى عشرة مليارات دولار سنويا . واصبحت ايران اضخم مشتر للاسلحة الامريكية وقد شجع الامريكيون هذه المصروفات لانها اتاحت لهم امكانية زيادة عدد مستشاريهم ومدربيهم في الجيش الايراني . واستخدام الاراضي الايرانية لمختلف المهمات السرية والمخفية ووصل عدد الامريكيين المرتبطين بالشؤون العسكرية في ايران الى ٤٠ الف شخص في السنوات الاخيرة . وتحولت مشتريات الاسلحة بالجملة الى مغنم لاغنياء لثراء الطغمة الحاكمة في ايران ، وكان الجنرالات والوزراء وغيرهم من المسؤولين في البلاط والحكومة يحصلون باستمرار على نسبة ١٠ بالمئة سنويا من صفقات الاسلحة واصبحت الرشوة والاختلاسات والفساد معيارا فريدا من نوعه للحياة . واودع الاعيان الايرانيون اموالا ضخمة في سويسرا ، واشتروا اسهم المؤسسات الضخمة ومنحوا الاحتكارات امكانية الاستثمار المربح لرساميلهم في ايران .

وتشير المنشورات والملصقات التي توزعها المنظمات الديمقراطية الوطنية في ايران الان الى ان الوطنيين لن يتوقفوا عن خوض النضال ، ما لم يقض على بقايا الملكية .

وتندد هذه المنشورات والملصقات بالتدخل الامريكي في شؤون ايران ، وتطالب بخروج المستشارين العسكريين من البلاد .

سوريا تصدر الطاقة الكهربائية الى الاردن ولبنان
وتخطط لتصديرها لكل من العراق وتركيا

اعلن في دمشق مؤخرا بان الاقتصاد السوري قد خطا خطوات كبيرة الى الامام . وذكرت مجلة الحوادث انه خلال السنة الماضية ١٩٧٨ ، قامت سوريا بتصدير الطاقة الكهربائية الى الاردن ولبنان ، واضافت بأن هنالك خططا اضافية لتصديرها الى كل من العراق وتركيا بالاضافة الى تمديد خطوط الطاقة الكهربائية للمناطق الشمالية الشرقية في سوريا لزيادة الانتاج الصناعي في المناطق .

ويعتبر سد الفرات الذي اقيم بمساعدة الاتحاد السوفيتي ، وتم انجاز مراحله النهائية في شهر آذار ١٩٧٨ ، المصدر الاساسي للطاقة الكهربائية في سوريا . وافادت الانباء بأنه مع تشغيل جميع التوربينات الثمانية في المحطات الهيدرو كهربائية في منطقة السد سيرتفع انتاج الطاقة الكهربائية من ٤٣٠ ميجاوات في اليوم الان الى ٨٥٠ ميجاوات . وقالت صحيفة الثورة بأن سوريا ستحتاج الى عشرين سنة اضافية من التصنيع المستمر حتى تستطيع استهلاك جميع كميات الطاقة الناتجة من سد الفرات

وبالاضافة الى ذلك ستؤدي المياه المتجمعة في بحيرة الاسد التابعة لسد الفرات الى ري واستصلاح الاف الدونمات الاضافية من الاراضي . وفي الوقت الحاضر هنالك خطة لزيادة مساحة الاراضي المستغلة من ٥٥٠ الف هكتار في الوقت الحاضر الى أكثر من مليون هكتار قبل نهاية هذا القرن .

ويقول موظفو وزارة الزراعة السورية بأن هذه الخطة تشمل استصلاح مساحات شاسعة من الاراضي الصحراوية واقامة تعاونيات زراعية عليها .

الاتفاق مع مصر ...
لا يلغي ميزانية الحرب

صرح مناحيم بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي يوم الجمعة الماضي اثناء النقاش حول الخطة الاقتصادية الجديدة انه "بعد توقيع اتفاقية السلام" مع مصر فان اسرائيل لا يمكنها الغاء ميزانية الدفاع والامن " واضاف " انه باستثناء مصر فانه لا توجد دولة عربية ترضى بالجلوس مع اسرائيل حول "طاولة المفاوضات" وتواجه الولايات المتحدة الامريكية صعوبة في اقناع حتى واحدة من الدول العربية "بالدخول في مفاوضات" .

وعارض بيغن وسيمحا ايرليخ الاقتراحات التي قدمها ثمانية من الاساتذة الجامعيين ، وتتلخص هذه الاقتراحات في تقليص المصروفات الحكومية ، زيادة تحصيل الضرائب من غير الدافعين ، تجميد الميزانية ضد اية زيادة ، تقليص ميزانية الدفاع ، ضرائب متساوية للجميع ، وتقليص المساعدات الحكومية .

وعلق ايرليخ على هذه الاقتراحات "بانها أخلاقية واجتماعية" وان وزارته والحكومة ايضا ، "ستحاولان" ان "تستنتجا الدروس" منها .

وعلقت صحيفة يديعوت احرونوت على خطة ايرليخ الاقتصادية الجديدة فقالت "انه يحاول ان يقنع مجلس الوزراء ان الفشل في تبني خطته سيعني تضخما مقداره ٥٠ بالمئة في السنة القادمة ، وان تطبيقها سيصل بنسبة التضخم الى ٤٠ بالمئة فقط ؟

وقالت الصحيفة ان هناك اسرافا متعاظما في شراء وتخزين المواد بين الناس نظرا للاشاعات [illegible]

أضواء
على اهداف الصين الاقتصادية

يعاني الصينيون من سوء تنظيم في مجالات الحياة عامة بالاضافة للفوضى الاقتصادية وعدم الرضى الجماهيري للاجراءات الحكومية .

ويحاول قادة الصين بسرعة ان يحلوا المشاكل الملحة مثل : استعادة السيطرة على كل البلاد ، والحد من انخفاض الانتاج ، واصلاح الاذى الذي الحق بالاقتصاد الوطني نتيجة "للثورة الثقافية" والعودة الى الحالة الطبيعية في ادارة المنظمات الادارية والاقتصادية المهمة للحزب الحاكم .

ويقول المراقبون ان السبب الرئيسي لعدم الرضى الجماهيري يعود لحقيقة ان السلطة الحالية تريد تأسيس نظام عام موجه بشكل خاص للتوفيق بين المبادئ الماوية ومواصلة العداء للاشتراكية . حيث يعارض مسلك الحكومة هذا المصالح الحيوية للشعب الصيني نفسه .

ويستهدف العمل الاستراتيجي [illegible] الوطني الى جعل الصين "دولة عظمى وقوية" حتى نهاية العام الحالي ، وتوصيلها الى "المراتب الامامية لدول العالم" عن طريق تنفيذ "تحديثات رباعية" في الصناعة والزراعة والمجال العسكري ، والعلوم والتكنولوجيا .

وهذا يتطلب جهودا مرتبطة بالتوسع الصريح ، وتاسيس قاعدة مادية مرتكزة على سياسة قوية .

وسيهدف التطوير الاقتصادي الى الاسراع في انجاز "المقدرة الدفاعية" لاجل "التحضر لحالات الحرب" وهذا يؤكد ان التخلف الاقتصادي والتكنيكي يجب التغلب عليه تمشيا مع هذه السرعة القصوى

ومن الواضح ان "التحديثات الرباعية" لا يمكن انجازها بالوسائل القديمة . فقد كثف التخطيط المركزي للاقتصاد ، ونشطت لجنة الدولة للتخطيط وأعيد تأسيس لجنة الدولة الاقتصادية . وهناك توجها واضحا لاستعادة اشكال وطرق ادارة الاقتصادي التي كانت تستعمل قبل "الثورة الثقافية" .

وهناك انتقادا لطريقة ادارة [illegible] نتيجة للحملات السياسية المختلفة . وتأكيدا على اهمية مراقبة مبدأ الدفع طبقا للعمل .

وناقشت جلسة المؤتمر المصادر الرئيسية للخطة الاقتصادية العشرية للصين لسنوات ١٩٧٦ — ١٩٨٥ ، ولم تنشر الخطة نفسها ، وأمكن معرفة بعض الاهداف من خلالها : حيث سيصل انتاج الفولاذ الى ٦٠ مليون طن في عام ١٩٨٥ (بالمقارنة بـ ٢٣ مليون عام ١٩٧٧) وانتاج الحبوب ٤٠٠ مليون طن (٢٤٠ مليون عام ١٩٧٧) وستصل الزيادة السنوية المخططة للانتاج الزراعي الكلي نسبة ٤ — ٥ بالمئة وسيزداد الانتاج الصناعي أكثر من ١٠ بالمئة سنويا كما انه يخطط الى تشغيل وتطوير ١١٠ مشروعا كبيرا بما فيها ١٠ لاعمال الحديد والفولاذ ، ٨ للفحم ، ١٠ لحقول البترول والغاز و ٣٠ محطة طاقة .

وقد حددت الاتجاهات الرئيسية للابحاث العلمية والتكنولوجية ، ومصادر الطاقة والكمبيوتر ، وادوات اشعة ليزر ، وعلم وتكنولوجيا الفضاء والفيزياء النووية حيث ترتبط هذه [illegible]

ازدياد المداخل الفعلية بنسبة ٢٠ بالمئة للمواطنين السوفيت

اكد الحزب الشيوعي السوفيتي في ندائه الموجه الى الناخبين ، بمناسبة ابتداء الحملة الانتخابية في البلاد ان دعم السلام ، وتحسين [illegible] الشعب ، ما يزالان اهم [illegible] لسياسة الخارجية والداخلية [illegible] سوف تجرى الانتخابات [illegible] سوفييت الاعلى للاتحاد السوفيتي في الرابع من آذار القادم . وجاء في النداء ، ان المداخيل الفعلية لكل نسمة من السكان ، ازدادت في الاتحاد السوفيتي منذ الانتخابات السابقة ، لعام ١٩٧٤ ٢٠ بالمئة .

واكد الحزب الشيوعي السوفيتي [illegible]زمه على مواصلة الجهود ، من أجل تنمية الاقتصاد الوطني ، وزيادة رخاء الشعب ، واستكمال المؤسسات الديمقراطية السوفيتية ، وفي سبيل تطوير التعاون الدولي وتعزيز التحالف الاشتراكي ، ودعم وحدة [illegible]ركة الشيوعية العالمية . كما [illegible] تضامنه مع نضال شعوب [illegible]يقيا واميركا اللاتينية ، في [illegible] الحرية والاستقلال الوطني .